

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2024-226736

الصادر في الدعوى رقم: PC-2023-226736

في الدعوى المقامة

من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

المستأنفة

ضد / المتهم

المستأنف ضدها

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 2024/09/25م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 1446/01/17هـ، بحضور كلٍّ من:

رئيساً

الأستاذ / ...

عضواً

الأستاذ / ...

عضواً

الدكتور / ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على القرار الابتدائي رقم (CTR-127309-2023) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه القضية بورود إرسالية (ثلاجات) عن طريق جمرک ميناء جدة الإسلامي بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ 1437/07/04هـ، فسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين ظهور نتيجة فحصها من الجهة المختصة، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها بعدم إدانة المستورد بالتهريب الجمركي تأسيساً منها على خلو ملف الدعوى من النتيجة النهائية للمختبر.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة من الهيئة تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن النتيجة النهائية للمختبر تم إرفاقها بملف الدعوى، كما أن الإرسالية محل الدعوى تعد من البضائع الممنوعة استناداً إلى خطاب الجهة المختصة الذي يبين مخالفتها للمواصفات المعتمدة، وحيث "تمنع الإدارة بموجب أحكام هذا النظام "القانون"

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2024-226736

الصادر في الدعوى رقم: PC-2023-226736

أو أي نظام "قانون" أو قرار آخر دخول البضائع الممنوعة أو المخالفة أو خروجها أو عبورها، كما تمنع دخول البضائع المقيدة أو خروجها أو عبورها إلا بموجب موافقة صادرة عن جهات الاختصاص في الدولة" وفقاً لنص المادة (24) من نظام الجمارك الموحد، كما أن التصرف بالإرسالية المفسوخة بموجب تعهد يعتبر مخالفة لنص المادة (56) من نظام الجمارك الموحد ويعد تهريباً جمركياً وفقاً للمادة (142) من ذات النظام، وعليه تطلب الهيئة من اللجنة الاستئنافية قبول الاستئناف شكلاً وإدانة المؤسسة بالتهريب الجمركي وإلزامها بغرامة تعادل ثلاث أمثال قيمة البضاعة وإلزامها بما يعادل قيمة البضاعة كبديل مصادرة.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها بتاريخ 2023/11/26م وتمكينها من حقها في الرد لمدة (45) يومًا دون أن تتقدم بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (1) من المادة (35) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية قررت اللجنة الفصل في الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات. وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل الهيئة، تبين للجنة أن القضية قد أصبحت جاهزة للبت فيها بحالتها تلك بعد إحاطة اللجنة بوقائع القضية وكفاية ما تم تقديمه لتكوين قناعتها والفصل فيها في ضوء ما كان الاستئناف قائماً عليه من أسباب.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة. وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ 2023/10/26م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ 2023/11/23م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث تبين بعد فحص اللجنة الاستئنافية لملف الدعوى إرفاق الهيئة لنتيجة فحص العينة بالتقرير رقم (...-...-...) بتاريخ 1437/07/19هـ، وحيث إن تصدي اللجنة الاستئنافية لموضوع الدعوى في مرحلة الاستئناف يؤدي إلى حرمان أطراف الدعوى من درجة من درجات التقاضي بالنظر إلى أن اللجنة الابتدائية لم تستنفد ولايتها في موضوع الدعوى،

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2024-226736

الصادر في الدعوى رقم: PC-2023-226736

الأمر الذي يتعين معه على اللجنة الاستئنافية إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها موضوعاً، وعليه خلصت اللجنة إلى تقرير ما يأتي:

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد القرار الابتدائي رقم (CTR-127309-2023) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض.
ثانياً: وفي الموضوع، إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها موضوعاً، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

ويعُدُّ هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

عضو

عضو

الدكتور/ ...

الأستاذ/ ...

رئيس اللجنة

الأستاذ/ ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعه إلكترونياً.